



Copyright © King Saud University

Five
e-o

(كتاب في الفقه الحنفي) ، تأليف ابن قنلوبغا ،
قاسم بن قنلوبغا ، زين الدين ، أبو الصمد
السردرغي ، الجمالي ٥٨٧٩ هـ . كتب سنة ١٠٩٥ هـ .

١٠٩ ق ١٩ ٢٠ ٢١ سم

نسخة جيدة ، أحسن من النسخة الأخيرة بالية
مؤلفه بشكل ردي ، خطها قبيح ، حسن ، اسم
الناسخ حسن ، تصب قرايته .

١٠٨

الأعلام ١٠٠ : ١٠٠
هدية العارفين ١٠٠ : ١٠٠

أ. الميرزا محمد
أ. الميرزا محمد



کتاب فی لفظہ الحنفی

کتاب فی لفظہ الحنفی

فی لفظہ الحنفی

قال الشيخ قوام الدين ميركا تب الاتفاق في نسخ ان نقل الامام
الحنيفة رضي الله عنه لانه كان من التابعين وقد قال الله تعالى
في حقهم اضر الله عنهم في قوله تعالى وال يفتون الاولون من المهاجرين
والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه
والانصار انه من التابعين لان التابعين من ادرك الصحابة وهو قد
ادرك عدة من الصحابة كالسني بن مالك وغيره رضي الله عن
هم وروى عنهم احاديث كثيرة

٣٦

مكتبة جامعة الزيتونة - قسم المخطوطات
المجلد الثاني - كتاب في لفظ الحنفية
الكتاب في لفظ الحنفية
الكتاب في لفظ الحنفية
الكتاب في لفظ الحنفية
الكتاب في لفظ الحنفية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 وصحبه وسلم وبعد فان الفقه الى رحمه الله الفقه فاسم الحنفية
 يقول قد سئلت عن قول الامام الجارسي في صحيحه باب في
 الركاز الخمس وقال ما في و ابن ادريس الركاز من الجاهلية في قبله
 وكثيره الخمس وليس بعدن ركاز وقد قال ابنه صلى الله تعالى عليه وسلم
 في المعدن جبار وفي الركاز الخمس **واحد** عمر بن عبد العزيز في المعدن
 من كل ما تبين حقيقته وقال الحسن ما كان من ركاز ارض احراب
 فقيه الخمس وما كان من ارض المسلم فقيه الركاه وقال بعض النسب
 المعدن ركاز من كل الجاهلية لانه يقال ان ركاز المعدن اذا خرج منه
 شيء قيل له قد يقال لمن وهب له شيء او ربح رجلا كثيرا او كثر
 ثمه او كثر ثم ناقض وقال فلا بأس ان يكتب ولا يورث
 الخمس **فصل** ان كلامه الاية المجتهد في انما يجب المسئلة
 بحسب ما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وبحسب
 ما بودى نظره في فهم معاني كلام الله وكلام رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم وهكذا فيما عن اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي
 القياس على ذلك وهم الجمهور عن الهوى وعن التقصير في طلب
 الحق ومن وقف منهم على الحق الاخر وراى رجلا منها على عنده رجح
 اليها وان راى رجلا من ماعنده اياك ذلك من غير عصبية فقرأت
 في كتاب الجرح والتعديل لابن ابى حاتم رحمه الله تعالى عن ابراهيم

المنز

ابن طهمان تلميذ الامام الحنفية قال قدمت الكوفة فالتفت ابا حنيفة
 في بيته فسلمت عليه فقال ممن انت هناك فسببت له فقال لي
 انت من مالك بن النسيان فقلت نعم فقال جئت باكتب عن
 فائت به فدا بقرطاس ورواة فجلت امل عليه وهو يكتب
وقرأت في كتاب خوة في الفقهاء قال ابو جعفر علي بن ابيان
 ان ابا يوسف لما قدم بغداد كان على قول الامام الحنفية في بيع
 الاوقاف فحدثني جدي بن عبد الله بن عوف عن ابي عن ابن عمر انهما
 ارضا بخير فقال شيخنا صلى الله تعالى عليه وسلم انما اصبحت ارضا لم اصب
 مالا فظن ان من فيها فكيف تامل قال ان كنت حسبت ارضا
 لا تباع ولا توهب ولا تورث فلم يعرفه وقال كيف لنا بمن جرتنا
 بهذا عن ابن عوف فحدثني ابراهيم بن ابراهيم بن علي فقال هذا ليس
 احد خلافه ولو سألني هذا الى الحنفية لقالي به وما خالفه فجمع
 حنيفة في بيعها **وقرأت** في كتاب لا يار قال محمد بن عبد الله
 ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول قال لي محمد بن الحسن ائمتنا علي
 مالك لا تسكنين وسمعت من لفظ سبعا به حديث **وروي** عن
 مالك كتاب الموطأ فوافقه في معظمه وما خالفه فيه بض على حجة
 في ذلك مما رواه عن غيره **وروي** عن الامام الحنفية كتاب الامار
 ووافقه في معظمه وما خالفه فيه بض على حجة في ذلك مما رواه عن غيره
فصل ما ثبت لنا عنهم رضي الله عنهم وولي جلالهم بعد محمد صلى الله تعالى

وهو محمد بن عبد الله قال علي بن علقمة في خطبة المصطفى
 الشيخ فاسم وقد قرأنا على شيخنا الفقيه احمد بن محمد
 وعلما حفظه اجازة له وقرأنا عليه على شيخنا الفقيه
 الشيخ ابراهيم بن محمد بن زياد فحقه عام تعدي
 بعد الالف حين تجاورنا هناك وكذلك
 الامام عندنا حفظا وقرأنا اليها على شيخنا
 المذكور وقد اجازل بها اجازة مائة مائة
 كما هو مكتوب بخطه اخر خط من شيخنا

وما كان قال المال الذي طهره الله من المارض يوم خلق السموات والارض
فهذه المعادن فيها الخمس وهو قول الجنيته والعائز فقههما فوقف
على جهة غيره وروى جرجان بن الجنيته ما بان ذلك اذا المفسر قدم
على ما ليس كذلك **واما قول الجاني** ثمنا فمضى وقال لا باس بان
يتم ولا يودي الخمس لقوله لا يمل لا يعلم ولا يمل من اهل العمل فضلا
عن علم اما قال ابو جنيته رضى الله تعالى عنه كل معدن من معدن
الذهب والورق وما شابهها في موضع يملك فلا شيء على مالكه
فما خذوه فيه وما كان في غير موضع يملك من الصحار والبراري
ففيها وجوب ذلك الخمس فان اراد هذا المفسر شيئا فمضى ولا يخفى
فيه **وان قول من نسب سجدة الرحمن** وقال بعضهم
الرحمن والغفل من الفاكهة والورق فانه قد فقه كقوله خال
حافظوا على الصدقات والصلوات الواسطة فامرهم بالحفاظ على الصدقات
ثم امار الصدقات يد اهلها كما عييد الخلق والامان ومثل ما كان
يسجد له في السموات وفي الارض ثم قال ولا يبر من اناس
وليس في العذاب وقد ذكرهم في اول قوله من في السموات وفي
الارض **فقلت** ابو جنيته يوجب بان العطف يقتضي التوازي لا
يبرس ولم يوجد مما نحن فيه بخلاف الايات المذكورة فانه على جميعها
بالبرس ويدل بقوله تعالى فليستاتينها حبا وعسبا وقضيا ورتونا
ونخلنا وهدائق غلبا وفاكهة وابنا وان لا ينفخون خرج الامانة

والعظيم

والعظيم الكريم لا يكرهه الله واحدا **وعن ما قال في كتاب**
المنهاج فقلت يترجح قول من قال بالتحريم من الصحابة والتابعين
الذين ذكرهم مارواه ابن ابي شيبة في مصنفه في طريق جرجان بن عبد
الحكيم البجلي عن الجاني عن الامام في ان البنية صلت الله تعالى عليه وسلم
قال من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امرها وابنتها والمرس عندنا
حج **ومن قول** في الامكان اذا قذف الاخرى امرته بكت ثم او
استرة او بما هو معروف فهو كالمعتل ان البنية صلت الله تعالى عليه وسلم
اجاز الاشارة في القولين وهو قول بعض اهل الحجاز واهل البصرة
وقد قال اسد شارحنا قال لو كيف نكح من كان في المهر صبي او قال
الضحاك الامر الاشارة وقول بعض الناس لاحد ولا تعلق
ثم زعم ان الطلاق بكتبة او اشارة او اجماعا جاز وليس بين الطرفين
والقذف فرق فان قال لا قذف الا بطلان قيل لم كذلك الطلاق
لا يجوز الا بطلان والابطال الطلاق والقذف وكذلك المعنى ولذلك
الاصم لا يعمى وقال السجعي وقادة اذا قال انت طالق فاسار
باصا بعد تبين منه باشارته وقال ابراهيم الاخرى اذا كذب الطلاق
بيده لزمه وقال حماد الاخرى والاصم ان قال براسه جاز
فقلت ليس في جميع هذا الجدل على كل التراجع وهو ما يوقف على الصريح
والشهادة بين القران وقوله وليس بين الطلاق والقذف
فرق وهو من جرد في كل التراجع فلا شمع **ومن قول** يا اذكرك

كتاب
المنهاج
في
الطلاق
والقذف

opys

او تاكلن الميتة او تسبعن عذرك او تقر برين او تحب هبه ويحس
 عقدة او تقبلن اباك او احاك في الاسلام وما اشبه ذلك
 وسعد ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم وقال
 بعض الناس لو قيل لا تشربن الخمر او لا تاكلن الميتة او تقبلن اباك
 او اباك او ذارحم حرم لم يسعه لان هذا ليس بضرر ثم ناقض
 فقال ان قيل لا يقبلن اباك او اباك او تسبعن عذرك هذا العبد
 او تقر برين او تحب يلزمه في القياس ولكننا نحسن ونقول ليس
 والله وكل عقدة في ذلك باطل فرفقوا بين كل ذكركم حرم ومجره
 بغير كتاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا اباهم لا مرة هذه
 اخي وذلك في اسرو قال اخي اذا كان المستحق ظالما فيه حاله
 وان كان مظلوما فيه الحاقه وذكر حديث ابن عمر المسلم اخو المسلم
 لا يظلم ولا يسيء وذكر حديث انس ان ابا جراح ظالما او مظلوما
فقلت اقول بوجوب حد بيننا من رضى الله عنه **واقول** ليس في هذا
 تناقض بل فرق بين المصيبة والمباح ففي المصيبة لا يسعه ان يقبل
 لانه لا يسلح له تناول المحرم لرفع المصيبة عنه غيره لان استئصال ما بال
 تناول الميتة لا يحد الا عند خوف المصيبة على نفسه وفي المباح يسعه
 ان يفعل لعدم ممانع **ثم بما مقام** اخر يخرجوا ازاياهم وعندهم وهو
 انه اذا باسرا مباح على مرتبة عليه حكم الشرعي فقال في القياس
 يرتب له اخاره وفي الاحتقان وهو اقوى اليقين لانه احتيا

بلا

بطلن

بلارضنا **وبما** عن قول رفقا بين كل ذكركم حرم وغيره بغير
 كتاب ولا سنة انما ذكرناه في المحل كافي وعن استدلاله بان وجوب
 النكاح بشرط بالقدرة عليه والشرعية ولم يوجد اياها فيظن انما
 الشرعية فحرمه **السبب** يباح الا بغيره فكان فاحشا لانه
 اعلم حكمه بالدين وقد قدما المحل بربيل وقد ابلغ الحاقا فتابوا
 الحرام المصطوح بحرمه لا فاسد واجب ظني من وجوب الحصول على ما
 لا يقضى والارحم بغيره بغيره وتناول الميتة وهذا الوسم نوفمبر شرعا
 التوجو ويلزم كذا في الحديث كذا في الحديث اذا احيى على الاسر القتل
 والافق ظاهره لا يقتضيه والشرع اعلم **وسبب** في كتاب النكاح
 باب في الزكاه وذكر حديث الحسن بن ابي بكر لبيد فريضه الصدقة التي
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمع بين تفرق ولا يفرق
 بين جميع خيرة الصدقة وحديث الاعرابي اخي ان صدق وقال
 بعض الناس في عشرين ومائة بغير حقان فان اهلكها سخرها
 او وهبها او احوال فيها فزارا الزكاه فلا شيء عليه ثم ذكر حديث
 الابرار يكون كثر احمد يوم القيمة شيئا عا افرح حديث وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عارت الفهم لم يوط حقهنا بسط
 عليه يوم القيمة الحديث وقال بعض الناس في رجل لا يفي اخاه
 عليه الصدقة فباعها بابل مثله او بغيره او بغيره فوارا من
 الصدقة يوم احيا لا فلا شيء عليه وهو يقول ان ذلك لا يفي بل

King's College

Copyright

الحول يوم اوبسند جازت عند وذكر حديث ابن عباس استغنى سعد
 ابن عباد في الاظهار كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في من ترك طاعة الله
 توفيت قبل ان تعقبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي
 وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين فيضها ارج شيئا فان
 هو بها قبل الحول اوبسند فزارا واحيا لا لا سقاط الزكاه فلا
 عليه وكذا كذا في انفسها فمات فلا شيء في ماله **فقلت** ايلا كذا
 مائة وعشرين في الاصل يودي منها ثنتين ليس في صبيح العقال ولم يقبل
 احدا من هذا الاحتمال لان الاحتمال المتوفى الاحمال لا لا سقاط واما
 الاحتمال فاختلف في كراهية فروق اصحاب الامام في يوسف انه
 لا يكره وقال محمد بن كره ولا قول الامام اختلف في هذه المسئلة وفرا
 في كتاب الخراج الذي اراه ابو يوسف في جواب سؤال ابير كوسيني
 ما روى في الشير بعد حديث لا تعرفوني حتى تخرجتم ولا تجمع بين متفرق
 حاشية الصدوق في قول ابو يوسف فلا يحل لاحد ان يحل في اسقاط
 زكاة نفسه بل يفتا عن عبد الله بن مسعود ما روى في الزكاه عبد الله بن
 اشهم عند الشيخ روى في اصحاب الامام واستدلوا بها بان هذا
 امتناع عن الوجوب لا ابطال للحال الغير لانه ربما يخاف ان لا يمتثل
 فيكون عاصيا والفراخ المعصية طاعة كذا في الخط وعلى هذا
 فلا يرد عليه من منطوق ولا مفهوم لان الكل فيها بعد الوجوب
 واما التحسين فهو ايضا قبل وجوب الاداء التحسين دين هو جل

فلا

في الزكاه به ولا تاقض ولا يراد عليه كذا ولانه ايضا بعد وجوب الوقا
 والذي انقضى قبل وجوب الاداء بعده واستدلوا **وعن قول**
 باب ذكر الخيل في النكاح فذكر حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نهى عن الشغار فقلت لما في ما الشغار قال شيخ ابنه الرجل
 وشيخته ابنته بغير صداق وشيخ اخيه بغير صداق وشيخ اخيه بغير صداق وقال
 بعض الناس انما حال حتى يخرج من الشغار فهو جائز والشرط
 باطل وقال بعضهم المتعة والشغار جائز والشرط باطل وذكر حديث
 قيل لابي ابن عباس لا يرى كنهه الشغار باسا فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم ينها عن يوم خبير وعن طوم الحرام الانسية وقال
 بعض الناس ان الاحمال حتى تنزع فالنكاح فاسد وقال بعضهم النكاح
 جائز والشرط باطل **قلت** ليس في هذا احتمال ثم ان كان كذلك
 فماذا عليه **واما الاحاديث** فلها عند علماء الامم تأويلها ومجمل
 معلوم فالصحيح يقول كلام اجل البصير صدقا وواجب مبر
 الكل لم يبق شقار والفقهاء يقول بغير ما لم ينضم اليه التعليق لان
 الشغار ما خذ من شفرته الكلمة اذا رقت رجلا فاذا كان
 فيه التعليق لا ترفع برجل بنته حتى ارفع برجل اخوتك فهذا هو
 الشغار وغيره يقول خلاف هذا فكان ما اذا قال بعض الناس
 النكاح جائز والشرط باطل وكان المتعة المنهي عنها فلم يبق بها من قال
 النكاح فاسد والشرط باطل فلا يراد عليه طيب الذي ذكره وكان قال

وقال في كنهه الشغار وكذا
 والشرط باطل (10)

انما يخرج جائز والسرى باطل فنقول لما بطل الشرط لم يبق المقتضى
 عنها فماذا يلزم حينئذ **وعن قول** باب اذا عصى بغير قهر
 انما مات ففقه بغيره الجارية الميتة وجدها صاحبها ففقه له ويرد
 القيمة ولا يكون القيمة عنها وقال بعض الناس الجارية للغاصب
 لا خذه القيمة وفي هذا احتمال لمن انتهى جاريته رجل لا يبيعها ففقهها
 واعتل بانها ماتت حتى ياخذها ففقهها فيطبخها صلب جارية غيره
 قال ابن القيم الله عليه وسلم اموالكم عليكم حرام ولعل عادروا
 يوم القيمة يعرفونهم رواه من حديث ابن عمر **قلت** من المعلوم
 انه لا يقضى بالقيمة الا بطلت جاريته ثم قوله هي له ويرد القيمة ان
 اراد حتم فلا تعلم احدا قال بهذا او ان اراد باختياره فهو كذا
 عندنا اذا اخذ القيمة بجميع الغاصب **قول** وقال بعض الناس
 الجارية للغاصب لا خذه القيمة **قلت** هذا عندنا فيما اذا اخذ القيمة
 بقول المقتضون منه **قلت** وفي هذا احتمال **قلت** ليس هذا
 احتمال على هذا المشهور لانه اذا اعتل بانها ميتة ولم يفرق ذلك بين
 حبل الفاعل ففقه ان يغلب على ظنه انها لو كانت موجودة لا ظهر ما
قوله فيطبخها صلب جارية غيره **قلت** بعد طلب المقتضون
 القيمة واخذها لم يبق جاريته لانه لا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد
 او لا يثبت له الجارية مال المقتضون كما ان القيمة التي اخذها
 ليست مال الغاصب الا في حرم المقتضون طلبه وليس ولا يجوز

الى



ان يقضى له بالغير **واما حديث** لكل عاذر لو افترق لقول به لان ان
 النفس لا يرتفع عنه بغير القيمة **وعن قول** باب اذا عصى
 روى في غير ما رواه عن ابن القيم عليه السلام قال لا تنكح البكر حتى
 تتأكد ولا النكاح حتى تتأكد فبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا نسكت وقال بعض الناس ان لم تتأكد ان البكر ولم تخرج
 فاحتمل رجل فقام شاهدك زورانه ثم زوجها صانعا فانس
 الفاعل نظامها والزواج يعلم ان الشهادة باطلة فلا بأس بربطها
 وهو خروج صحيح **قلت** عن القاسم انه امره بولده جعفر
 تخوف ان يزوجهها وليها وهي كاريته فارسلت اليه بنين من الانصار
 عبد الرحمن ومجمع بن جارية قالوا فلا تخشيني فان خست انت حرام
 انكها ابونا وهي كاريته فرد اليه صلى الله عليه وسلم ذلك ثم روى
 عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الا بكم حتى
 تتأكد ولا تنكح البكر حتى تتأكد قالوا كيف اذنهم قال ان
 نسكت وقال بعض الناس وان احتمل نسكها بغير زور على
 خروج امارة نكحها بامر ما فانس الفاعل نظامها اياه والزواج يعلم
 انه لم يزوجها فانه يسعه هذا النظام ولا بأس بالمقام
 معها **روى** عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البكر تتأكد ان قلت ان البكر نسكت حتى قال اذنهم صانعا وقال بعض
 ان يوم رجل جاريته سبي او بركا فانس فاحتمل فاحتمل فاحتمل فاحتمل

كتاب النكاح
 في النكاح
 في النكاح

كتاب النكاح
 في النكاح
 في النكاح

في ذلك ثم وكن من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانطلقت من المسجد فقال ابو رافع السور الانام هذا اني بشرى مني
 بيت الذي في داري فقال لا ازيد على اربعة على اربعة لا مضطعة واما ما
 قال عطيته كسماة نظرا لضعفه ولولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يقول لاجرا حتى بسقبة ما بعته او قال ما اعطيتك قلت
 لسفيان بن عمار يقول هذا قال كنه قال في هذا قال بعض الناس ان
 ان يسبح الشفيع فله ان يحال حتى يطلع الشفيع فله ان يسبح الشفيع في الدار
 ويحدها ويضعها اليه ويعوضه الشفيع الف درهم فلا يكون له شفع فيها
 شفع ثم روى حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سعدا وسبيتا
 باربعاء فقال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لاجرا حتى بسقبة ما اعطيتك قال بعض الناس ان اشترى نصيب الجوار
 2 ار فاداره بطل الشفع ولا يذنب الصغير ولا يكون عليه دين ثم روى
 حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اشترى دارا بعشرين الف
 درهم فلا يسل في حلال حتى يشترى الدار بعشرين الف درهم ويقدد بها
 باثني عشر الف درهم فان طلب الشفع اخذ ما يقدر من الف درهم
 والاربعين الف درهم فان استخفت الدار جمع كسرى على الدار
 كارجح اليه وولسها الف درهم ونحوها ونحوها ونحوها
 ودينار في وجهه الدار عينا لم يستحق فانه ردها عليه

فان

قال فاجاز هذا الحديث بن الحسن بن علي بن فضال قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم الم لا اول ولا حنة ولا فائنة ثم روى حديث عمر بن الخطاب
 ان ابا رافع ساءوم سعد بن مالك بيتا باربعه اشغال وقال لولا
 اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاجرا حتى بسقبة ما اعطيتك
 قلت تقدم لنا ان كل محبته انما يسجل بها شفع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حبه ولم الاخر ما تقدم ولما انقص يا محبة هذا الحديث والفقهاء
 من حديث ابن عباس هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع في
 ضواحي بسقبة ما لم يشبهها في اخرجه الطبراني ومن حديث ابن ابي ريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل حتى يهتبه ما لم يشبه
 منها ما خرج ابن ماجه ومن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من واهبه فهو حتى يهتبه ما لم يشبهها في اخرجه الدار
 قطنه والحاكم فخلوا بصره هذا وخلصوا حديث الكلب على ترك الفضل
 كما روى في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي بن ابي
 اسد فانه قد كان حنة فاردت ان اباع منه وطلعت انه
 باعه برخص فالت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 لا تبعه وان اعطاكه بدرهم واحد ولا تقدر صدقتك فان كان
 في صدقة كالكلب يهود في فيه كما خرجوه في رواية فلا تشربه
 ولا شبا من ساجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم روى ابن ابي اسد
 ما كان يصدق براء وشيئا من ساجد وحيث ان فضل ذلك كالكلب

ما

ابن الحنفية

King's College

King's College

Copyright

Version

يكون والحق ما هنا لم يثبت بعد فلا يكون الجواب لابل هي منع من السبوت
بجائزته سبب لا متناع شرعا وانما جائز **واما الحديث** الذي رواه
فانه ليس من هذا الباب فانه هذا البيع ليس به ذاك ولا حجة ولا علة
ومن قوله **باب** الشهادة على اطفال الخقوم وما يجوز من ذلك وما يفسد
عليهم فيه وكتاب الحاكم الى عامه والقاضي الى القاضي وقال بعض الحكماء
كتاب الحاكم جائز الا انه قد ورد ثم قال ان كان الفصل خطأ فهو جائز
لان هذا حال بركة وانما صار ما لا يبعد ثبت وفي رواية ثبت
الفصل بالخطأ والحمد واحد وكتب عمر الى عامه في كدود وفي رواية
الحارود وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كبريت وقال ابراهيم في القافر
الى القاضي جائز اذا عرف الكتاب في الخاتم وكان الشئ كغير الكتاب
المختم بما فيه في القاضي وروى عن ابن عمر كونه وقال معاوية بن عبد
الرحيم السفياني شهد عبد الملك بن علقمة في البصرة واباس بن معاوية
وكس بن عثمان بن عبد الله بن السني وبلال بن ابراهيم وعبد الله
ابن بريدة الاسدي وعامر بن عبيد وعبد بن منصور وكثير بن ثابت
القضاه غير حضر من اليهود وفي رواية في المشهود فان قال الذم
جاء عليه بالكتاب انه زور قيل له اذهب فانك في الخرج في ذلك واهل
من حال على كتابه القاضي السني ابن ابراهيم وسوار بن محمد **باب**
بزه حكاية احوال لا يعترض بها على اهل علمنا ونا والوجه مع العلم
في كتب الفقه والسنن اعلم **ومن قوله** **باب** الشهادة تكون عند الحاكم

والله

ذكر فيه حديث السلب وقال قال اهل الحجاز الحاكم لا يقضه بعلمه شهد ذلك
في غير دلالة او فيها ولو اقر الخصم عنه لا يخرج في محل القضاء فانه لا
يقضه عليه في قول بعضهم حتى يدعوا شاهد من فيحضرهما اقراره وقال
اخر من منهم بل يقضه به لانه مؤتمن وانما يراى بالشهادة معروفة الحق
لعلمه اكثر من الشهادة عليه وقال بعضهم يقضه بعلمه في الاموال ولا يقضه
في غيرها وقال القاسم لا ينبغي للحاكم ان يقضه في رواية يقضه قضاؤه
بعلمه دون علم غيره مع ان علمه اكثر من شهادة غيره ولكن فيه تعرضا
لثمة نفسه عند المسلمين وايضا علمه في الظنون وقد ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم الظن فقال انما هذه صفة ثم رواه **باب**
لا يخفى الفرق بين ما استشهد به وما استشهد عليه **ومن قوله**
باب ترجمة احكام وفي رواية الحاكم وهل يجوز ترجحا واحد وقال عن
رشد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يتعلم كتاب
اليهود حتى كتب النبي عليه السلام كتبه وقرات كتبهم اذ كتبوا اليه
وقال عمرو بن عبد الرحمن وعثمان ما ذا يقول هذه قال
عبد الرحمن بن حاطب قلت تخبرك بها جبرها الذي صنع لها فقال
ابو حمزة كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس وقال بعض
ناس لا بد للحاكم من مترجمين ثم ذكر حديث ابي سفيان مع
جبريل فقال للترجماء قل ان كان ما يقول حقا فملك موضع
قدمي اربعين **قلت** من قال لا بد من مترجمين فان ذلك فيما فيه نوع

سجل النحل والرمال

فلا يصح ان يراى بعض الناس في هذا الجنبه رطله الى الموت
ولا احد من اصحابه لان الطلاق لم يبيد عنهم وان العظماء لم يدا
صدق على اسم النبذ فهو نبذ عنهم واما قبل ان يبيد فلا يبيد
نبذ احد واحد واسمها اعلم وفي النسخه الفراغ من نسخها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل النحل والرمال
من نعمه العظمى والبركات
التي لا تحصى ولا تعد



ن سيب
م قول
م قول
م قول

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>